

العروة الوثقى

(133) المنكر ، كما أنه يجب إرشاده (437) إن كان من جهة جهله بالحكم ، ولا يجب ردعه إن كان من جهة الجهل بالموضوع ، ولو سأل عن القبلة فالظاهر عدم وجوب البيان ، نعم لا يجوز إيقاعه في خلاف الواقع (438) . [436] مسألة 16 : يتحقق ترك الاستقبال والاستدبار بمجرد الميل إلى أحد الطرفين ، ولا يجب التشريق أو التغريب وإن كان أحوط . [437] مسألة 17 : الأحوط فيمن يتواتر بوله أو غائطه مراعاة ترك الاستقبال والاستدبار بقدر الإمكان وإن كان الأقوى عدم الوجوب (439) . [438] مسألة 18 : عند اشتباه القبلة بين الأربع لا يجوز أن يدور ببوله إلى جميع الأطراف ، نعم إذا اختار في مرة أحدها لا يجب عليه الاستمرار عليه بعدها بل له أن يختار في كل مرة جهة أخرى إلى تمام الأربع ، وإن كان الأحوط ترك ما يوجب القطع باحد الأمرين ولو تدريجاً خصوصاً إذا كان قاصداً ذلك من الأول بل لا يترك في هذه الصورة (440) . [439] مسألة 19 : إذا علم ببقاء شيء من البول في المجرى يخرج بالاستبراء فالاحتياط بترك الاستقبال أو الاستدبار في حاله أشد . [440] مسألة 20 : يحرم التخلي في ملك الغير من غير إذنه حتى الوقف الخاص ، بل في الطريق الغير النافذ (441) بدون إذن أربابه (442) ، وكذا يحرم _____ (437) (يجب إرشاده) : إذا احرز كونه لا عن حجة دون من له حجة كتقليد من يقول بالكراهة . (438) (لا يجوز إيقاعه في خلاف الواقع) : بالأخبار كذباً . (439) (وإن كان الأقوى عدم الوجوب) : في حالة هذا دون تخليّيه الاختياري . (440) (في هذه الصورة) : بل مطلقاً . (441) (الغير النافذ) : بل وكذا النافذ إذا اضر بالمارة والمستطرقين . (442) (بدون إذن أربابه) : أي من له حق الاستطراق ، وبحسب العادة يقل مصداقه كلما =